

Distr.: General
28 August 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثلاثون
جنيف، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة:
المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية

إرشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرات الإبلاغ عن
الاستدامة مقدمة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

هذه الإرشادات هي أداة فنية طوعية مساعدة يُقصد بها أن يستخدمها مسؤولو أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية التي تتولى المسؤولية عن مسائل الإبلاغ من جانب الشركات.

واستجابةً للطلبات المتزايدة من جانب المستثمرين وأصحاب المصلحة، يقوم عدد متزايد من أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية حول العالم باتخاذ مبادرات تشجّع على الإبلاغ عن الاستدامة. وترتكز هذه الإرشادات على تحليل لهذه التطورات وترمي إلى مساعدة أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية المهمة بالأخذ بمبادرة جديدة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة أو بتعزيز مبادرة موجودة فعلاً في هذا الصدد.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - استعراض عام: خارطة طريق لإعداد مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة
٦	ثانياً - تحديد المؤسسة المعنية: أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية
٧	ألف - المشهد الحالي للقواعد التنظيمية الوطنية
٧	باء - الفصل بين السلطات التنظيمية والوضع التنافسي لأسواق الأوراق المالية
٩	ثالثاً - تحديد النطاق: الشركات المشمولة والمواضيع المتناولة
٩	ألف - نطاق التطبيق: عدد الشركات المشمولة وأنواعها
١٠	باء - نطاق الموضوع المطروح: التركيز على المسائل ذات الشأن المتعلقة بالاستدامة
١٢	رابعاً - اتخاذ قراراً بشأن نموذج الإفصاح: النموذج الإلزامي أم الطوعي
١٢	ألف - استخدام إطاراً للامتثال أو التعليل عند اشتراط الإفصاح عن الاستدامة
١٤	باء - انظر في البدء بمبادرة طوعية
١٤	جيم - أشير إلى اتجاه السياسة المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة
١٥	خامساً - اعتمد التصميم وعوامل التنفيذ التي تزيد إلى أقصى حد من النتائج المرغوب فيها للسياسات
١٥	ألف - انخفض ممارسات الاستثمار المسؤول
١٥	باء - انظر في الرجوع إلى المعايير الدولية
١٧	جيم - استخدم التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين
١٨	دال - قدّم إرشادات بشأن الاستدامة
١٩	هاء - قدّم حوافز من أجل الإفصاح
٢٠	واو - روّج للإفصاح الذي يمكن الاطلاع عليه ويُنشر في الوقت المناسب
٢٠	زاي - شجّع على ضمان البيانات من جانب أطراف ثالثة
٢١	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
٢٤	المراجع

المرفقات

٢٦	الأول - أعضاء الفريق الاستشاري المعني بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، التابع لفريق خبراء الأونكتاد الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
٢٨	الثاني - مجموعة مختارة من الأمثلة لمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة التي أخذت بها أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية

أولاً - استعراض عام: خارطة طريق لإعداد مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة

١ - هذه الإرشادات هي أداة فنية طوعية مساعدة ترمي إلى مساعدة أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية التي تتولى المسؤولية عن عملية الإبلاغ من جانب الشركات وتفكر في الأخذ بمبادرة جديدة - أو زيادة تطوير مبادرة قائمة بالفعل - ترمي إلى تدعيم الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات. ويُعامل الإبلاغ عن الاستدامة في هذا السياق باعتباره إبلاغاً عن السياسات والتأثيرات الاجتماعية والبيئية^(١). وقد اتخذ عدد متزايد من أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية، أو هي في صدد اتخاذ، مثل هذه المبادرات بغية مساعدة الشركات على تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تلبية احتياجات المستثمرين المتزايدة إلى المعلومات؛

(ب) مواكبة المتطلبات والتوقعات المتعلقة بالإفصاح التي تتسم بتعقيد متزايد؛

(ج) إدارة الأداء المتعلق بالاستدامة؛

(د) فهم وتناول المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية.

٢ - وتُحدث هذه التطورات في سياق سياسات دولية أوسع نطاقاً يشهد قيام عدد متزايد من الدول الأعضاء بتشجيع الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات باعتباره أداة رئيسية للنهوض بالتنمية المستدامة (الإطار ١).

الإطار ١

سياق الأمم المتحدة: الدول الأعضاء تدعو إلى اتخاذ مبادرات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة

الأونكتاد هو الجهة المستضيفة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء). وقد قام الفريق في دورته التاسعة العشرين بالتداول بشأن العدد المتزايد من مبادرات الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية الوطنية الرامية إلى الترويج للإبلاغ عن الاستدامة. وقد شمل ذلك تقديم تقارير تتناول نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف أيضاً بمؤتمر ريو+٢٠ (ريو دي جانيرو، حزيران/يونيه ٢٠١٢) وتتناول بصورة محددة الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

(١) يتفق هذا النهج مع تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي يعامل أيضاً الإبلاغ عن التنمية المستدامة على أنه إبلاغ عن التأثيرات البيئية والاجتماعية (United Nations, 2013:24). وهو يلاحظ أن القضايا الاجتماعية، كما هي موضحة في تعريف المسؤولية الاجتماعية ISO 26000 الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، تشمل جوانب التنمية الاقتصادية مثل خلق فرص العمل، والتخفيف من الفقر، والتنمية المجتمعية. ويلاحظ التقرير المذكور أيضاً أن معظم أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية لديها بالفعل قواعد أو إرشادات مستفيضة بشأن حوكمة الشركات والمعلومات المالية، بما في ذلك الكيفية التي ينبغي بها تطبيق قواعد الحوكمة والقواعد المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNCTAD, 2011a).

ففي تلك الفقرة، فإن الدول الأعضاء قد دعت الحكومات والجهات المعنية الأخرى إلى أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، "بوضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل إجراءات دمج التقارير المتعلقة بالاستدامة". وأشار أيضاً إلى أن الأونكتاد قد سُمّي ليكون إحدى هيئات التنفيذ الرسمية لدعوة مؤتمر ريو+٢٠ الرامية إلى العمل فيما يخص الإبلاغ عن الاستدامة.

وفي هذا السياق، ناقش فريق الخبراء الطلب المتزايد على الإبلاغ عن الاستدامة والعدد المتزايد من مبادرات الجهات التنظيمية ومبادرات الأسواق المالية المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تشجيع الإبلاغ عن الاستدامة. وفضلاً عن ذلك، أشار فريق الخبراء إلى "الدور المؤثر الذي يمكن للأسواق المالية أن تؤديه في التشجيع على إعداد تقارير عالية الجودة عن الاستدامة، من خلال قواعد التسجيل ومؤشرات الاستدامة الطوعية" و"إلى تنوع المتطلبات والمبادرات المختلفة والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التشجيع على الأخذ بنهج منسق بين الدول الأعضاء للإبلاغ عن الاستدامة". وأخيراً، اتفق فريق الخبراء على الحاجة إلى "مواصلة إجراء التحليلات والمداولات بشأن المبادرات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة بهدف تبادل الخبرات في هذا المجال بين البلدان وتقديم إرشادات بشأن أفضل الممارسات إلى واضعي السياسات وإلى أسواق الأوراق المالية". (UNCTAD, 2012:3-4).

وفي أثناء فترة ما بين الدورتين لفريق الخبراء، في عام ٢٠١٣، نشرت الأمم المتحدة تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي اقترح فيه هذا الفريق "ضرورة قيام جميع الشركات الكبيرة في المستقبل - على الأكثر بحلول عام ٢٠٣٠ - بالإبلاغ عن التأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطتها - أو شرح أسباب عدم قيامها بذلك". (United Nations, 2013:24). وتقوم بعض منظمات المستثمرين والمجتمع المدني بتشجيع الدول الأعضاء على النظر في جعل الإبلاغ عن الاستدامة هدفاً من أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.^(٢)

٣- وتستفيد هذه الإرشادات من المشورة المقدمة من خبراء دوليين (المرفق الأول) وترتكز على التحليل المقدم في المنشورات التالية: *Corporate Governance Disclosure in Emerging Markets: Statistical Analysis of Legal Requirements and Company Practices* (UNCTAD, 2011a) (الإفصاح عن حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة: التحليل الإحصائي للمتطلبات القانونية ولممارسات الشركات)، و *Corporate Greenhouse Gas Emission Reporting: A Stocktaking of Government Schemes* (OECD, 2012) (الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة: تقييم للمخططات الحكومية (منظمة التعاون والتنمية

(٢) من ذلك سبيل المثال: 'ائتلاف الإبلاغ عن جانب الشركات عن الاستدامة': (Corporate Sustainability Reporting Coalition).

في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢))، و Sustainable stock exchanges: A report on progress (Sustainable Stock Exchanges Initiative, 2012) (أسواق مستدامة للأوراق المالية: تقرير عن التقدم المحرز (مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، ٢٠١٢))، و Carrots and Sticks: Sustainability Reporting Policies Worldwide – Today's Best Practice, Tomorrow's Trends (الجزرة والعصا: السياسات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة على نطاق العالم – أفضل الممارسات اليوم، اتجاهات الغد) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، ٢٠١٣)، وبحوث أخرى بشأن أفضل الممارسات حالياً من حول العالم. وتُقدّم في المرفق الثاني مجموعة مختارة من التُّهج الوطنية بغية توضيح أنواع المبادرات المشمولة بالبحث.

٤- وترتكز الأمثلة التوضيحية ومشورة الخبراء المقدمة في هذه الورقة على مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة التي قامت أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية بتنفيذها فعلاً^(٣). وتُقدّم الاقتراحات المتعلقة بالسياسات على أساس أن يكون من المفهوم أنه لا يوجد نهج يلائم الجميع؛ بل الوضع بالأحرى هو أن البلدان المختلفة ستحتاج في ظل ظروف مختلفة إلى تصميم سياساتها المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة لكي تلائم على أفضل نحو أوضاعها المحددة. وتسعى الوثيقة في هذا الصدد إلى تزويد أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بخارطة طريق تضم أربعة عناصر رئيسية يتعين وضعها في الاعتبار عند تصميم سياساتها في هذا المجال (انظر الجدول التالي).

العناصر الرئيسية التي يتعين وضعها في الاعتبار عند تصميم المبادرات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة

المؤسسة	ما هي المؤسسة (أو مجموعة المؤسسات) التي هي في أفضل وضع يسمح لها بالأخذ بمبادرة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة؟ وما هي الآثار المترتبة على أدوار المؤسسات المختلفة؟
النطاق	ما هو نطاق التطبيق (هل لا تنطبق مبادرة الإبلاغ إلا على قطاعات معينة أو أنواع معينة من الشركات)؟ وما هو نطاق الموضوع (أي المسائل المتعلقة بالاستدامة التي يتعين تناولها)؟

(٣) استفادت هذه الإرشادات من مشورة الخبراء المقدمة من الفريق الاستشاري المخصص المعني بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، التابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الأونكتاد) (المرفق الأول).

نموذج الإفصاح

ما هو نموذج الإفصاح الذي ينبغي استخدامه (مثلاً، النموذج الاختياري مقابل النموذج الإلزامي)؟ وما هي الآثار المترتبة على كل منهما وما هي أمثلة أفضل الممارسات بخصوص التنفيذ؟

التصميم والتنفيذ

هل المبادرة متوائمة مع المعايير الدولية؟ وهل تتضمن المبادرة آليات للترويج للامثال؟ وما هي التدابير التي يمكن أن تكفل للمبادرات أقصى قدر من الفعالية وأن تحقق المبادرات النتائج المرجوة على صعيد السياسات؟

٥- وكل عنصر من العناصر الرئيسية في خارطة الطريق هذه يناقش في فرع من فروع التقرير أدناه (الفروع من الثاني إلى الخامس). ويحتوي كل فرع على عدد من التوصيات الموجهة لكي تنظر فيها الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية.

ثانياً - تحديد المؤسسة المعنية: أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية

٦- يمكن أن تتأتى مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة من عدة أنواع من المؤسسات داخل البلدان ويمكن تصميمها حسب الحاجة، تبعاً للوضع في البلد المعني. وقدر كبير من الإبلاغ الإلزامي الحالي عن المسائل الاجتماعية والبيئية من جانب الشركات تحركه قواعد تتعلق بقضايا محددة وتصدر عن وزارات الحكومة وبخصوصها لا تكون المعلومات المبلغ عنها متاحة أو يسهل الوصول إليها دائماً بصورة عامة. وينصب تركيز هذه الإرشادات على المبادرات العامة المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة - الإلزامي منها والطوعي على السواء - التي تسعى إلى الترويج لإطار للإبلاغ العام الشامل ينبغي أن تأخذ به أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في ظل رقابة على الإبلاغ الذي تقوم به الشركات^(٤).

٧- ومسألة تحديد المؤسسة أو سوق الأوراق المالية أو الجهة التنظيمية الأنسب لإطلاق مبادرة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة هي أمر يعتمد على الظروف الفريدة للسوق المعنية. بيد أنه يمكن تقديم بعض الإرشادات العامة بالاستناد إلى عوامل مثل البيئة التنظيمية الراهنة، والسلطات التنظيمية لسوق الأوراق المالية وعلاقة هذه السوق مع الجهة التنظيمية الخاصة بها، والوضع التنافسي لهذه السوق. وتُشرح هذه العوامل بمزيد من التفصيل في الفرعين 'ألف' و'باء' أدناه.

(٤) تقوم هيئات شتى في البلدان المختلفة بتولي مسألة الرقابة التنظيمية على الإبلاغ من جانب الشركات، ولكن هذه الرقابة يُعهد بها بوجه عام إلى الجهات التنظيمية المعنية بالأوراق المالية.

ألف- المشهد الحالي للقواعد التنظيمية الوطنية

٨- ينبغي أن تضع أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في الاعتبار المشهد الحالي للإبلاغ عن الاستدامة. ففي أسواق البلدان المتقدمة بوجه خاص حيث يوجد ميل إلى أن تكون المسائل المتعلقة بالاستدامة موضع تنظيم أشد، قد يوجد بالفعل عدد من قواعد الإفصاح عن المسائل البيئية والاجتماعية. وينبغي قيام أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بتقييم درجة وفاء القواعد القائمة باحتياجات المستثمرين من المعلومات والتي قد يمكن فيها لتبادل المعلومات أن يسد ثغرة في الإبلاغ أو أن يساعد على تيسير إمكانية حصول المستثمرين على هذه المعلومات المفصّل عنها. وفي الحالات التي يتطلب فيها القانون الإفصاح عن معلومات، لا يتم الإفصاح أحياناً إلا للجهة التنظيمية. وقد تساعد سوق الأوراق المالية على تيسير الحصول على هذه المعلومات عن طريق القيام، مثلاً، باشتراط أن يكون الإفصاح الفعلي عاماً أيضاً (وذلك في الحالات التي لا تشترط فيها الجهة التنظيمية أن يكون الأمر كذلك)، أو اشتراط الإفصاح عن قائمة جرد بعمليات الإفصاح التنظيمية بغية تمكين المستثمرين من فهم أين تجري عمليات الإفصاح التنظيمية و/أو من التفاعل مع الشركات والجهات التنظيمية بغية الحصول على هذه المعلومات.

٩- وفي الأسواق التي توجد بها قواعد بشأن الإفصاح تتعلق بقضايا محددة شتى، ينبغي أن تنظر سوق الأوراق المالية أو الجهات التنظيمية في الأخذ بمبادرة أشمل بشأن الإبلاغ. وعلى سبيل المثال، يشتمل قانون غرينيل الثاني على مواد متعددة تتصل بالإبلاغ عن الاستدامة وهو يحل محل المواد التي كان معمولاً بها في الماضي بشأن الاستدامة مثل المادة الواردة في اللوائح الاقتصادية الجديدة لعام ٢٠٠٢. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج شامل بشأن الإبلاغ عن الاستدامة إلى مساعدة الجهات التنظيمية على تجنب ظهور "قصعة سلطة" تضم قواعد عديدة ومخصصة تتعلق بالإفصاح عن قضايا محددة ويمكن أن تفتقر إلى الاتساق وتقع الشركات في الحيرة عند اتباعها.

١٠- والأخذ بمبادرة شاملة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة يمكن أن ينطوي على التعاون بين كيانات حكومية و/أو أسواق أوراق مالية مختلفة. وعلى سبيل المثال، فعندما أصدرت وزارة شؤون الشركات بالحكومة الهندية المبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية المتعلقة بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركات في تموز/يوليه عام ٢٠١١، قرر مجلس إدارة الأوراق المالية والبورصة في الهند اشتراط قيام الشركات المسجلة في البورصة بإعداد تقارير عن مسؤولية الشركات بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية.

باء- الفصل بين السلطات التنظيمية والوضع التنافسي لأسواق الأوراق المالية

١١- يتعين على المبادرين بطرح مبادرة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة أن ينظروا في كيفية الفصل من حيث السلطات في السوق التابعة لهم بين أسواق الأوراق المالية والجهات

التنظيمية. وقد جرى تشديد الرقابة التنظيمية على أسواق الأوراق المالية في كثير من الدول في السنوات الأخيرة بغية التكيف مع نموذج أسواق الأوراق المالية التي هي هيئات تسعى إلى الربح. وفي بعض البلدان، فإن العديد من المهام التنظيمية التي درجت أسواق الأوراق المالية على أدائها قد نُزعت تماماً من ولايتها وأُسندت إلى هيئات تنظيمية. كما يتسم هياكل هذه الكيانات التنظيمية بالتنوع: فبعضها هو وكالات تحظى بتأييد الحكومة (مثل هيئة النقد في سنغافورة، ومفوضية هونغ كونغ للأوراق المالية والمعاملات المالية الآجلة، والمفوضية الوطنية المكسيكية للشؤون المصرفية والأوراق المالية) والبعض الآخر هو شركات خاصة (مثل مؤسسة طوكيو لتنظيم التعامل في لأوراق المالية).

١٢- ونتيجة لذلك، فإن سلطات التنظيم الذاتي التي تتمتع بها أسواق الأوراق المالية تتباين في الوقت الحالي تبايناً كبيراً، شأنها في ذلك شأن مدى الرقابة التنظيمية التي تخضع لها هذه الأسواق. وعلى سبيل المثال، فإن سوق الأوراق المالية (البورصة) في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لم تعد تحدد قواعد القيد في البورصة أو توافق على قوائم القيد الجديدة: فهذه المهمة تؤديها حالياً 'هيئة الرقابة المالية البريطانية' (Financial Conduct Authority). وعند الطرف الآخر من نطاق الطيف هذا، توجد سوق الأوراق المالية الاسترالية التي هي هيئة تقوم على التنظيم الذاتي، على الرغم من أنها تتقاسم بعض المهام، مثل تنظيم شؤون الأعضاء والوسطاء، مع المفوضية الأسترالية للسندات والاستثمارات. وفي موضع ما وسط نطاق الطيف، توجد أسواق الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ ببعض السلطات التنظيمية في الوقت الذي تحتفظ فيه هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة بمعظم السلطات في هذا الصدد. وفي البلدان التي لا تمتلك فيها سوق الأوراق المالية سلطات تنظيمية ولا يمكن لها أن تحدد قواعد القيد في البورصة، يمكن لسوق الأوراق المالية أن تنظر في تنفيذ المبادرات الطوعية بينما يمكن للجهات التنظيمية أن تنظر في المبادرات الطوعية والإلزامية على السواء.

١٣- وفي البلدان التي تحتفظ فيها أسواق الأوراق المالية (البورصات) بسلطات تنظيمية تمكنها من تحديد قواعد التسجيل في البورصة، فإن الدرجة التي تتنافس في حدودها البورصة مع البورصات المحلية أو العالمية الأخرى تكون اعتباراً هاماً يتحدد حسب السياق. وينبغي أن تكفل أسواق الأوراق المالية ألا تؤدي أي متطلبات بشأن الإفصاح إلى تثبيط الشركات التي يُحتمل أن تطلب تسجيلها في البورصة التابعة لها عن أن تفعل ذلك. ولهذا السبب، فإن سوق الأوراق المالية التي لها وضع تنافسي قوي أو التي تتمتع بوضع شبه احتكاري (مثلاً، سوق الأوراق المالية التي تُخدم سوقاً شبه احتكارية إلى حد كبير) قد تكون في وضع أفضل يمكنها من الأخذ بمبادرات جديدة، وخاصة المبادرات الإلزامية، فيما يتعلق بشركاتها الحالية والشركات التي يُحتمل أن يجري تسجيلها فيها.

١٤ - وقد ترغب أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في العمل مع محافل تركز على المسائل المتعلقة بالاستدامة والأسواق الرأسمالية، وهو أمر يمكن أن يساعد أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية على النظر في كيفية القيام على أفضل نحو بتنفيذ مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة (الإطار ٢).

الإطار ٢

مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة

مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة هي مبادرة للتعلّم المتبادل بين الأقران اضطلع بها لكي تتبادل أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية فيما بينها أفضل الممارسات لديها. وهذه المبادرة، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون في عام ٢٠٠٩، تُجري حوارات عالمية مرة كل سنتين تجمع بين كبار منظمي الأسواق المالية والرؤساء التنفيذيين لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين المؤسسين وتنظر في الكيفية التي يمكن بها لجهودها المشتركة أن تدعم عمليات الإفصاح - وفي خاتمة المطاف الأداء - بشأن المسائل المتعلقة بالاستدامة. ويتولى تنظيم هذه المبادرة، بصورة مشتركة، الأونكتاد، واتفاق الأمم المتحدة العالمي، ومبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

انظر الرابط: www.SSEinitiative.org

ثالثاً - تحديد النطاق: الشركات المشمولة والمواضيع المتناولة

١٥ - يتعين على أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية، عندما تحدد النطاق الملائم لتطبيق مبادرة الإبلاغ عن الاستدامة وموضوع المبادرة، أن تأخذ في الاعتبار القدرة القائمة للشركات على الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالاستدامة وأن تركز على الإفصاح عن المعلومات التي لا بد منها للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

ألف - نطاق التطبيق: عدد الشركات المشمولة وأنواعها

١٦ - قد تسعى مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة إلى التركيز على مؤسسات الأعمال التي لديها أهم تأثيرات بشأن الاستدامة، بينما تأخذ في الاعتبار أيضاً مدى قدرة الشركات - ولا سيما مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم - على إعداد هذه التقارير. وأحد خيارات السياسات المطروحة، وخاصة في حالة مبادرات الإفصاح الإلزامية، هو ألا يُشترط سوى قيام مجموعة فرعية فقط من الشركات بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستدامة، مثل مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. أما مؤسسات الأعمال الصغيرة، فيمكن النظر إما في المبادرات الإلزامية التي تشمل معايير مختلفة للإبلاغ تتناسب مع قدرتها أو في مخططات الإبلاغ الطوعية.

١٧- ومنذ عام ٢٠١٢، يقضي اتفاق التسجيل بسوق الأوراق المالية الهندية بأن التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات والتي تتناول المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحكومة للشركات يجب الإفصاح عنها كجزء من التقارير السنوية لأعلى مائة شركة مدرجة من حيث القيمة الإجمالية لأوراقها المالية المتداولة في السوق. واشتراط الإبلاغ هذا في الهند طوعي حالياً فيما يتعلق بجميع الكيانات الأخرى المسجلة في البورصة. وهذا النهج - أي عدم الإبلاغ الإلزامي بشأن الاستدامة إلا فيما يتعلق أكبر ١٠٠ شركة - يمكن أن يكون جزءاً من عملية أخذ تدريجية. بمتطلبات الإبلاغ بهدف أن يشمل في خاتمة المطاف مجموعة أوسع من الشركات الكبيرة.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يسعى تطبيق مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة إلى تجنب تحميل أعباء غير متناسبة على الشركات المسجلة مقابل الشركات الخاصة. وبالاقتران مع القضايا البيئية التنافسية التي نوقشت أعلاه، فإن المبادرات التي تفرض عبئاً غير متناسب على الشركات المسجلة بالمقارنة مع الشركات الخاصة يمكن أن تؤثر على قرار الشركة بالتسجيل في البورصة. وفي حين أن الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ المالي وغير المالي في حالة الشركات المسجلة ستتجاوز في كل دولة من الدول التزامات الشركات الخاصة، فإنه ينبغي أن يُبحث بدقة الفارق بين الاثنين. فبعض الشركات المملوكة ملكية خاصة هي من بين أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم ولديها مساهمون مهتمون يطلبون قدراً أكبر من المعلومات عن الاستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن مديري صناديق الاستثمار السهمية الخاصة يطلبون على نحو متزايد معلومات بشأن الاستدامة من الشركات التي يستثمرون فيها (مبادئ الاستثمار المسؤول: PRI، ٢٠١٣). ونتيجة لذلك، ينبغي أن تنظر الجهات التنظيمية في تطبيق مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة على الشركات الخاصة والشركات المسجلة في البورصة على السواء.

باء- نطاق الموضوع المطروح: التركيز على المسائل ذات الشأن المتعلقة بالاستدامة

١٩- ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بصراحة في نطاق الموضوع، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستدامة في تعريفها للمعلومات ذات الشأن. فأسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية للسندات تتطلب من الشركات أن تحدد وتكشف عن المخاطر ذات الشأن المرتبطة بنشاط الأعمال. ويُعرّف عادةً تعبير "ذات الشأن" من جانب الجهة التنظيمية للسندات أو الهيئة القياسية لوضع القواعد، التي قد تقدم بعض الأمثلة على أنواع المعلومات التي يمكن أن تكون ذات شأن. وعلى سبيل المثال، وفقاً لـ "المبادئ والتوصيات المتعلقة بحوكمة الشركات، مع تعديلات عام ٢٠١٠" (Corporate Governance Principles and Recommendations with 2010 Amendments) المقدمة من مجلس حوكمة الشركات (ASX Corporate Governance Council)، يتعين على كل شركة أن تحدد المخاطر ذات الشأن التي تواجهها فيما يتعلق بنشاط الأعمال. وهذه قد تشمل الاعتبارات

المتعلقة بالاستدامة بالإضافة إلى الأشكال الأكثر تقليدية من المخاطر مثل المخاطر التشغيلية والتكنولوجية والمتصلة بالسوق (مجلس حوكمة الشركات، ٢٠٠٧: ٣٣). وفضلاً عن ذلك، فإن الإرشادات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة بالولايات المتحدة تنص على أنه في حالة الشك، ينبغي اعتبار المخاطر المتصلة بتغير المناخ مخاطر ذات شأن (هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة، ٢٠١٠). كما أن المشور الصادر عن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة، والمعنون 'إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية'، تنص على أن 'إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ ذات الشأن، وآثاره على محتوى تقاريرها المتعلقة بمسؤولية الشركات' (UNCTAD, 2008:12).

٢٠- وينبغي أيضاً أن تشمل الإرشادات المتعلقة بالمسائل ذات الشأن على الجوانب ذات الشأن من التأثيرات البيئية والاجتماعية التي يمكن التنبؤ بها على نحو معقول والناجمة عن المشاريع المستقبلية والأنشطة التي تمر حالياً بمرحلة التخطيط أو بمرحلة تطوير المشروع، مثل حيازة الأراضي، ونشر التكنولوجيات الجديدة، والاندماجات والاستحواذات. وهذا الإفصاح، مقترناً بحوار الجهات صاحبة المصلحة، يمكن أن يساعد الشركات على تحديد وتجنب مشاكل الاستدامة التي يجتمل أن تكون كبيرة والجوانب السلبية قبل أن تقع.

٢١- ويمكن أن تتباين القضايا ذات الشأن تبايناً كبيراً تبعاً للصناعة ونموذج نشاط الأعمال ومناطق العمليات. ويتمثل أحد خيارات السياسات في قيام أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية باقتضاء أن تُجري الشركات تحليلها الخاص بها للجوانب ذات الشأن وأن تفصح عن كل من العمليات والنتائج. إذ يمكن بهذا النهج تجنب الحاجة إلى تقديم إرشادات وصفية بخصوص ما ينبغي الإبلاغ بشأنه. وتوجد إرشادات بشأن كيفية إجراء تحليل للجوانب ذات الشأن، مثلاً الإرشادات التي وضعها مجلس معايير كشف المعلومات عن الكربون، و'مبادرة الإبلاغ العالمية'، و'المجلس الدولي للمعايير المحاسبية'، و'المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل'، و'المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس'. وسيشجع هذا النهج الشركات على التفكير - بنشاط وعلى أساس مستمر - في الكيفية التي تؤثر بها المسائل المتعلقة بالاستدامة على نشاط أعمالها وعلى تحديد العتبات التي تعتبر عندها قضية ما ذات شأن.

٢٢- وفي سياقات معينة، قد تنظر أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في وضع متطلبات دنيا للإفصاح أو أمثلة للمعلومات التي ينبغي أن تنظر الشركات في الإبلاغ عنها. ويمكن أن يتعلق ذلك بقطاعات محددة أو بمسائل ذات أهمية محلية بالغة الإلحاح. وعلى سبيل المثال، يُنظر على نطاق واسع إلى عملية إعادة تأهيل المناجم على أنها مسألة ذات شأن لدى الجهات صاحبة المصلحة في مجال التعدين؛ وينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في التأكيد على ذلك لشركات التعدين وتشجيعها على الإفصاح عن السياسات والبرامج وأوجه الأداء ذات الصلة على النحو المناسب.

رابعاً - اتخذ قراراً بشأن نموذج الإفصاح: النموذج الإلزامي أم الطوعي

٢٣ - يمكن تصنيف مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة إلى نوعين رئيسيين، هما: المبادرات الإلزامية والمبادرات الطوعية. وقد تكون النهج الإلزامية مرتكزة على اقتضاء الامتثال أو التعليل أو على إطار وصفي، في حين أن النهج الطوعية تترك الإبلاغ لتقدير الشركة ولكنها تنطوي على إمكانية أن تكون فعالة عند وجود عوامل دافعة معينة. ويمكن استخدام كلا النهجين في آن واحد مع تخصيص الإبلاغ الإلزامي لبعض المسائل أو لبعض الشركات فقط. ويمكن استخدامهما على نحو متعاقب، فيستخدم الإبلاغ الطوعي لفترة أولية بغية تمكين للشركات من تطوير قدراتها على أن يحل محلها في خاتمة المطاف الإبلاغ الإلزامي لضمان اتباع نهج منسق لدى جميع الشركات.

٢٤ - ويوجد احتمال أكبر في أن تقدم الشركات معلومات محددة إذا كانت سوق الأوراق المالية أو الجهة التنظيمية قد جعلت هذا الإفصاح إلزامياً (UNCTAD, 2011a)؛ و Ioannou and Serafeim, 2012). وبناء على ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء، منها مثلاً فرنسا والدانمرك والسويد، قد جعلت الإبلاغ عن الاستدامة إلزامياً على الأقل فيما يتعلق ببعض الشركات، وخاصة مؤسسات الأعمال الكبيرة أو مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة.

٢٥ - ومع ذلك، فإن بيانات الأونكتاد تُظهر أيضاً أن بعض المبادرات الطوعية قد اتسمت بالفعالية، في حين أن بعض القواعد الإلزامية قد جرى تجاهلها إلى حد كبير. وفي مجال الإبلاغ عن الاستدامة، يحدث في بعض البلدان قدر من الإبلاغ أكبر مما تتطلبه القواعد الإلزامية. وعلى سبيل المثال، فإن بند الإفصاح المرجعي عن حوكمة الشركات، الذي وضعه فريق الخبراء، والمعنون "السياسة العامة والأداء فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية" هو بند لا تتطلبه سوى نسبة ٥٦ في المائة من الأسواق الناشئة وعددها ٢٥ سوقاً، ومع ذلك فإن نسبة ٩١ في المائة من ١٨٨ شركة من أكبر الشركات في هذه الأسواق تقوم بالإفصاح عن هذا البند (UNCTAD, 2011a:6). ولذلك ففي حين أن القواعد الإلزامية تحقق بصورة عامة قدراً أكبر من الإفصاح على وجه الإجمال، يمكن أيضاً للنهج الطوعية المصممة جيداً أن تكون خياراً فعالاً، وخاصة فيما يتعلق بالدول التي تأخذ بمبادرة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة لأول مرة (الفرع رابعاً-باء).

ألف - استخدام إطاراً للامتثال أو التعليل عند اشتراط الإفصاح عن الاستدامة

٢٦ - ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في استخدام إطار قائم على الامتثال أو التعليل عند اشتراط الإفصاح عن الاستدامة من جانب الشركات^(٥). ويشيع هذا

(٥) اعتمدت بعض المنظمات نهج 'الامتثال أو التعليل' وأعدت تسميته ليصبح 'التطبيق والتعليل'، أو 'إن لم تفعل فلم لا؟' أو 'الإبلاغ أو التعليل'. ولا يميز هذا التقرير بين هذه الصيغ المختلفة للمفهوم وهو يستخدم مصطلح 'الامتثال أو التعليل'، ما لم ينقل مرجعياً - فيما عدا ذلك - مصطلحات بديلة تستخدمها المنظمات الأخرى.

النهج لدى المبادرات الإلزامية الحالية للإبلاغ عن الاستدامة وهو النموذج الذي اقترحه فريق الأمم المتحدة للشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (United Nations, 2013:24). ويسمح هذا النموذج بالمرونة بغية عدم فرض عبء لا موجب له على معدّي التقارير (القائمين بالإبلاغ). وضمن الإطار القائم على الامتثال أو التعليل، تقوم الشركات عادة بالإبلاغ في ضوء مجموعة قياسية محددة من بنود الإفصاح، أو يُطلب منها أن تعد تقريراً عن الاستدامة وأن تشرح نهجها بشأن اختيار المعلومات المدرجة في التقرير. وفي الحالة الأولى، ينبغي أن تعلق الشركات أي ثغرات في الإفصاح بالمقارنة مع المعيار المحدد - يُوصى توصية قوية بتقديم إرشادات بشأن كيفية تعليل أي ثغرات. وفي الحالة الأخيرة، يُطلب ببساطة من الشركات أن تعلق السبب في عدم نشرها تقريراً عن الاستدامة على الإطلاق، إذا كانت الحال كذلك.

٢٧- وقد قام مجلس حوكمة الشركات (ASX Corporate Governance Council) على سبيل المثال باعتماد نموذج قائم على الامتثال أو التعليل بخصوص 'المبادئ والتوصيات المتعلقة بحوكمة الشركات' الصادرة عنه والتي تتضمن أحكاماً بشأن المسائل المتعلقة بالاستدامة. وتُشجّع الشركات على تطبيق التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية وهي مطالبة بتقديم بيان في تقريرها السنوي يكشف عن مدى اتباعها لهذه التوصيات. ويجب على الشركات التي لم تتبع جميع التوصيات أن تحدد التوصيات التي لم يجر اتباعها وأن تشرح أسباب ذلك.

٢٨- وبالمثل، تتوقع سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية من جميع الجهات المُصدرة للأوراق المالية تناول المبادئ المحددة في 'مدونة قواعد كينغ لحوكمة الشركات' التي تشمل حالياً ٧٥ مبدأً، من بينها مبادئ بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ المتكامل، والإفصاح عن الكيفية التي جرى بها تطبيق كل مبدأ أو تعليل السبب أو بيان إلى أي مدى لم يجر تطبيقه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تقييم المبادئ موثقاً في شكل سجل يجب إتاحتها على الموقع الشبكي للجهة المُصدرة.

٢٩- والإطاران اللذان يستخدمهما مجلس حوكمة الشركات وسوق جوهانسبرغ للأوراق المالية هما مثالان لنهج قائم على المبادئ بالمقارنة مع النهج القائم على القواعد المطبق على الإبلاغ غير المالي. فالنهج القائم على المبادئ، المعمول به في حوكمة الشركات، والمقترن عادةً بالإطار القائم على الامتثال أو التعليل، يحدد مجموعة رفيعة المستوى من المبادئ الأساسية بينما يسلم بأن التنفيذ المحدد لهذه المبادئ قد يتخذ أشكالاً مختلفة في الشركات والصناعات المختلفة تتسم بالفعالية والملاءمة على نحو متساوٍ. وكما تنص إرشادات مجلس حوكمة الشركات، فإن النهج القائم على المبادئ المرتبط بإطار قائم على الامتثال أو التعليل يسمح للشركة بأن تشرح كيف تتفق ممارساتها مع روح المبدأ المعني. ومع ذلك يكون مطلوباً من الشركات البرهنة على أنها تفهم المسائل ذات الصلة وأنها قد وضعت في الاعتبار تأثير أي نهج بديل يتم اختياره.

باء- انظر في البدء بمبادرة طوعية

٣٠- تنطوي أيضاً المبادرات الطوعية للإبلاغ عن الاستدامة على إمكانية أن تكون فعالة عند وجود عوامل دافعة معينة. ويوجد احتمال أكبر في أن تمثل الشركات لتوصية طوعية بشأن الإبلاغ عند وجود طلب كبير على المعلومات المتعلقة بالاستدامة من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة (أي المستثمرون والعملاء والمسؤولون الحكوميون)، وعندما ترى الشركات أن هذا الإبلاغ ينطوي على فوائد (تتعلق بالعمليات أو السمعة).

٣١- ويمكن البرهنة على فعالية النهج الطوعي بالزيادة في الإبلاغ عن الاستدامة من جانب آلاف الشركات غير المطالبة قانوناً بأن تفعل ذلك. وإحدى الأدوات الهامة لزيادة فعالية المبادرة الطوعية للإبلاغ عن الاستدامة هي وضع مؤشر مناسب بشأن الاستدامة. وعادة ما تُبرز هذه المؤشرات أصحاب الأداء الأعلى، وتسمح للضغوط والترعة التنافسية بين الشركات بأن تدفع إلى الأمام عملية الإفصاح والأداء نفسه في خاتمة المطاف (International Finance Corporation, 2011). ففي البرازيل، على سبيل المثال، أطلقت سوق الأوراق المالية BM&FBOVESPA في عام ٢٠١٠ مؤشراً المتعلق بالكفاءة في الكربون والذي أدى، في غضون ٢٤ شهراً من إنطلاقه، إلى زيادة بنسبة ٤٤ في المائة في عدد الشركات التي تقوم بالإبلاغ طواعية عن بيانات الانبعاثات.

٣٢- ويمكن أن يكون استخدام المخطط الطوعي ملائماً بصورة خاصة عند الأخذ لأول مرة بمبادرة للإبلاغ عن الاستدامة، ولا سيما عند القيام بذلك في دولة ليس لديها سوى خبرة ضئيلة بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وهذه المخططات الطوعية يمكن أن تكون مرحلة تعليمية مفيدة للشركات تسمح لها ببناء القدرات الضرورية لإعداد تقارير ذات جودة عالية عن الاستدامة.

جيم- أشر إلى اتجاه السياسة المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة

٣٣- ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في تقديم المشورة إلى المساهمين ذوي الصلة بشأن التوجه المستقبلي لسياستها، وينبغي أن يُخصَّص للشركات وقت كافٍ للتكيف مع هذه السياسة. وعندما يُراد بالمبادرة أن تتطور من نموذج للإفصاح إلى نموذج آخر، مثلاً من النموذج الطوعي إلى النموذج الإلزامي، فإن من شأن الوضوح بخصوص توجهها المستقبلي أن يدعم استيعاب الإفصاح عن الاستدامة في السوق. وعلى سبيل المثال، ففي عام ٢٠١٢ أدرجت سوق هونغ كونغ للأوراق المالية في متطلبات التسجيل فيها دليلاً طوعياً بشأن الإبلاغ عن الجوانب البيئية والاجتماعية وعن الحوكمة وأوضحت أنها ستنظر في تعزيز قاعدة الامتثال أو التعليل بحلول عام ٢٠١٥ (Hong Kong Stock Exchange, 2012). وبالمثل، أعلن الرئيس التنفيذي لسوق سنغافورة

للأوراق المالية في أحد المؤتمرات في عام ٢٠١٣ أن هذه الأخيرة ستنتقل إلى نظام الامتثال أو التعليل في المستقبل (Green Business Times.com, 2013).

٣٤- وتوجد عدة أسواق أوراق مالية كانت في بادئ الأمر تروّج للإفصاح الطوعي عن الاستدامة لدى الشركات المسجلة بها ثم انتقلت إلى نظام الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة. وعلى سبيل المثال، أخذت بورصة ماليزيا بإطارها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في عام ٢٠٠٦. بيد أنه منذ نهاية عام ٢٠٠٧، يجب على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية هذه، وفقاً لمتطلبات التسجيل بها، أن تفصح عن ممارساتها التي تدعم نشاط الأعمال المستدام. وإذا لم توجد أي ممارسات من هذا القبيل، يجب تقديم بيان بهذا الشأن.

خامساً- اعتماد التصميم وعوامل التنفيذ التي تزيد إلى أقصى حد من النتائج المرغوب فيها للسياسات

ألف- النهض بممارسات الاستثمار المسؤول

٣٥- يشير مصطلح الاستثمار المسؤول إلى الجهود التي يبذلها المستثمرون لإدماج المسائل المتعلقة بالاستدامة في القرارات الاستثمارية وللتفاعل على نحو نشط مع الشركات المستثمر بها للتشجيع على تحسين الممارسات المتعلقة بالاستدامة (UNCTAD, 2011b:34). وينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في النهوض بممارسات الاستثمار المسؤول لدى المستثمرين كوسيلة لإيجاد مزيد من الطلب على الإبلاغ العالی الجودة عن الاستدامة.

٣٦- ومبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة هي أكبر مبادرة للمستثمرين تركز على تعميم إدماج المسائل المتعلقة بالاستدامة في عملية صنع قرارات الاستثمار. ويمكن أن يؤدي الترويج لعضوية هذه المبادئ لدى المستثمرين إلى مساعدتهم على زيادة تطوير فهمهم لتأثير المسائل المتعلقة بالاستدامة على ممارسات الاستثمار.

باء- انظر في الرجوع إلى المعايير الدولية

٣٧- من شأن الإبلاغ عن الأداء من حيث الاستدامة وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية أن يتيح مُجاً يحقق الاتساق وإمكانية المقارنة بشأن المسائل المتعلقة بالاستدامة. فالاتساق وإمكانية المقارنة يضيفان قيمة إلى عمليات الإفصاح عن الاستدامة تفيد المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد ظلت فوائد اتباع نهج متناسق لدى الشركات على نطاق العالم مسألة واضحة في الإبلاغ المالي كما انعكست في جهود واضعي السياسات الرامية إلى العمل على تلاقي المعايير الدولية المتعلقة بالإبلاغ المالي.

٣٨- وحرصاً على الترويج لنهج متناسق لدى الدول الأعضاء، ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في تطلب قيام الشركات بالإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالاستدامة وفقاً لإطار إبلاغ دولي. ففي السويد، على سبيل المثال، فإن جميع مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة مطالبة بإعداد تقرير عن الاستدامة باستخدام المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية.

٣٩- والنهج العملي الذي ينبغي أن يُؤخذ به في وقت مبكر من عملية إطلاق مبادرة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة مؤداه قيام أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية أولاً بخصر المعايير الرئيسية - إن وُجدت - التي تستخدمها الشركات فعلاً من أجل الإبلاغ عن الاستدامة ومدى تطبيق هذه المعايير. وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة ٨٠ في المائة من الشركات الكبيرة في دولة ما تقوم فعلاً طواعيةً باستخدام نفس المجموعة من المبادئ التوجيهية، فقد يكون من المفيد البدء بمجرد توسيع نطاق التطبيق ليصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة من الشركات الكبيرة أو إلى أبعد من هذه الشركات. فهذا يمكن أن يساعد بدرجة يُعتد بها في عملية توسيع نطاق التطبيق وفي اختيار معيار للإبلاغ. وعلى أية حال، من الموصى به بدرجة مرتفعة أن تظل عملية تحديد النطاق الأخيرة (الفرع ثالثاً) خاضعةً للاستنتاجات المستمدة من اعتبارات التصميم المتعلقة بالمعايير الدولية والمشاورات المعقودة مع أصحاب المصلحة المتعددين.

٤٠- وينبغي أيضاً أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في الدور الذي يمكن لها القيام به في تيسير عمليات التدريب للشركات من أجل مساعدتها على أن تفهم بشكل أفضل الأطر الوطنية أو الإقليمية أو الدولية القائمة للإبلاغ عن الاستدامة. فعمليات التدريب هذه مفيدة في المساعدة في عملية بناء القدرات في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن سوق الأوراق المالية البرازيلية BM&FBOVESPA تعمل مع مبادرة الإبلاغ العالمية على تنظيم حلقات عمل تدريبية من أجل الشركات المسجلة في بورصتها.

٤١- وقد ترغب أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في رصد تطوّر الإطار الدولي للإبلاغ المتكامل وفي المشاركة في زيادة تطويره والنظر في استخدامه متى وُضع في صورته النهائية. فالإبلاغ المتكامل هو مجال ناشئ في سياق الإبلاغ من جانب الشركات يهدف إلى تزويد الجهات المسهّمة برأس المال المالي في المؤسسة بمعلومات موجزة عن الكيفية التي تؤدي بها استراتيجية المؤسسة وإدارتها وأداؤها وآفاقها المرتقبة إلى خلق قيمة في الآجال القصير والمتوسط والطويل. ويسلّم الإبلاغ المتكامل بأن خلق القيمة يتأثر بالقضايا الاجتماعية والتحديات البيئية كما يتأثر بدرجة جودة العلاقات مع المساهمين. ويقوم المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل بقيادة جهود ترمي إلى استحداث إطار دولي للإبلاغ المتكامل من المتوقع نشر مشروع نهائي له في عام ٢٠١٤.

٤٢- وحتى رغم أن وضع معيار دولي للإبلاغ المتكامل مازال طور الاستحداث، قامت مع ذلك الجهات المختصة في بعض الدول بالانتقال نحو هذا النموذج للإفصاح. وعلى سبيل المثال، تتطلب سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية (على أساس مبدأ التطبيق أو التعليل) أن تنشر الشركات المسجلة فيها تقريراً متكاملًا وفقاً لـ 'مدونة قواعد كينغ الثالثة لحوكمة الشركات'. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير فريق الأمم المتحدة للشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد أشار إلى أن كثيراً من الشركات تسلّم بالحاجة إلى 'اعتماد' إبلاغ متكامل' عن التأثيرات الاجتماعية والبيئية لأنشطتها وكذلك عن أدائها المالي. " وتدعو هذه الشركات إلى إقامة شراكة عالمية جديدة لتشجيع الشركات على اتباع هذه الممارسة (United Nations, 2013:11).

٤٣- وفي حين أن المعايير الدولية مهمة لتحقيق التناسق في الممارسات على الصعيد الدولي وما يجلبه ذلك من فوائد، فإنها قد لا تصور بدقة دائماً جميع المسائل الوطنية ذات الشأن. ولذلك ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية و/أو الهيئات التنظيمية في تكملة المعايير الدولية بإرشادات بشأن الإفصاح فيما يتصل بأولويات التنمية المستدامة (الفرع دال).

جيم - استخدام التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين

٤٤- يمكن أن يكون نهج التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين في جميع مراحل عملية وضع القواعد أمراً مفيداً من أجل اعتماد هذه القواعد وتبنيها على نطاق واسع، ولا سيما في استحداث المبادرات الطوعية. إذ يمكن للحوار المتعدد أصحاب المصلحة أن يحدد الأولويات والتحديات من زوايا نظر عديدة تساعد أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في عملية تصميم وتنفيذ مبادرة الإبلاغ عن الاستدامة. ويمكن أن تتحقق عملية التبني المثلى عن طريق التشاور مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أثناء جميع مراحل عملية وضع القواعد وذلك على عكس التشاور متى تقرر النهج المحدد: أي ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في تصميم المبادرة وليس فقط في مجرد الموافقة عليها.

٤٥- وعلى سبيل المثال، أطلقت المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عملية تشاور عامة على الإنترنت بغية تجميع الآراء بشأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية من جانب مؤسسات الأعمال. واستضافت المفوضية أيضاً سلسلة من حلقات العمل لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة. وقام ممثلون من مؤسسات الأعمال، وصناديق الاستثمار، والاتحادات التجارية، وجماعات حقوق الإنسان، والحكومات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المستهلكين بتبادل الآراء بشأن أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة وطرحوا مقترحات بشأن السياسة الأوروبية في هذا الميدان. فإذا كان يجري استخدام معيار دولي في هذا الصدد، فإنه يكون أيضاً من المفيد استخدام معيار يكون قد وُضع عن طريق عقد مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي.

٤٦- ويمكن أن يؤدي التعاون بين هئتين أو أكثر من هيئات وضع القواعد في مجال استحداث مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة إلى زيادة تعزيز هذه العملية هي والنتيجة المترتبة عليها. وعلى سبيل المثال، فإن مجلس إدارة الأوراق المالية والبورصة في الهند قد جعل الأساس الذي يركز عليه مطلبه الخاص بالإبلاغ عن الاستدامة هو 'المبادئ التوجيهية الطوعية الوطنية المتعلقة بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركات' التي نشرتها وزارة شؤون الشركات في عام ٢٠١١. وفي استراليا، تقوم حالياً وزارة الاستدامة والبيئة والمياه والسكان والمجتمعات المحلية بالعمل، في شراكة مع حكومات الولايات والأقاليم، على تحسين 'الجرد الوطني للملوّثات'.

دال - قدّم إرشادات بشأن الاستدامة

٤٧- يمكن أن تكون إرشادات الاستدامة التي تضعها سوق الأوراق المالية أو الجهة التنظيمية بغية تكملة المعايير الدولية القائمة انعكاساً للضرورات الملحة للاستدامة التي تكون متوائمة عالمياً ولكنها ذات أهمية محلياً. وليس من الضروري أن تكون الإرشادات وصفية أو جامعة شاملة ولكنها يمكن أن تضع الأساس لدمج الاستدامة وتحسين الشفافية. فالمعلومات التي تساعد على الربط بين معايير دولية متعددة وتتيح إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها تطبيق هذه المعايير تكون مفيدة بصورة خاصة. وفي الأسواق التي تشهد تركيزاً شديداً في قلة من الصناعات، يمكن أيضاً للتحليلات القطاعية المتبصرة بشأن المسائل المادية أن تكون ذات قيمة وأن تتيح استخدام الإرشادات القائمة المتعلقة بالإبلاغ القطاعي والمقدمة من مبادرة الإبلاغ العالمية. ويمكن للإرشادات الموضوعية خصيصاً من أجل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون هي الأخرى مفيدة.

٤٨- ولبدء هذه العملية، ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في نشر بيان رسمي يشرح الأساس المنطقي للإبلاغ من جانب الشركات عن الاستدامة بغية مساعدة الشركات على أن تفهم على نحو أفضل الفوائد المترتبة على ذلك. فسوق جوهانسبرغ للأوراق المالية مثلاً تذكر أن الإبلاغ المتكامل يزيد من وعي المستثمرين نظراً إلى أنه يجمع بين بيانات الأداء المتعلق بالاستدامة وبيانات الأداء المالي. وفي كندا، جاء في 'الصك الوطني ٥٢-١٠٢ المتعلق بالتزامات الإفصاح المستمر عن المعلومات' أنه يوجد اهتمام بالمسائل البيئية من جانب المستثمرين، ويشرح هذا الصك أنه ينبغي أن تُقدّم في الإبلاغ نظرات تحليلية على المخاطر المتعلقة بنشاط أعمال الشركة لكي يمكن للمستثمرين أن يقيّموا أثر هذه المخاطر على عمليات الشركة و/أو على أدائها المالي. كذلك فإن المنشور المعنون 'تقوية استدامة نشاط الأعمال - دليل من أجل المديرين' (*Powering Business*) (*Sustainability - A Guide for Directors*)، الصادر عن سوق الأوراق المالية بماليزيا (بورصة ماليزيا)، يسلط الضوء على الصلة الوثيقة للاستدامة بمؤسسات الأعمال وأهمية التفاعل مع

الجهات صاحبة المصلحة (Bursa Malaysia, 2010). وأصدرت أيضاً سوق سنغافورة للأوراق المالية إرشادات بشأن الإفصاح عن الاستدامة تطرح وجهة نظر البورصة بشأن الاستدامة وما للإفصاح عنها من آثار على الشركات.

هاء- قديم حوافز من أجل الإفصاح

٤٩- يمكن لسوق الأوراق المالية و/أو الجهة التنظيمية أن تقدم مجموعة من الحوافز ترمي إلى زيادة معدل تبني الشركات لمبادرات الإفصاح عن الاستدامة. والاعتراف العام بأهمية الإبلاغ عن الاستدامة هو شكل من أشكال الحوافز الذي استخدمته سوق الأوراق المالية البرازيلية BM&FBOVESPA بنجاح. وبقيام سوق الأوراق المالية هذه بإصدار قائمة جرد سنوية للشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة، فإنها قد اعترفت بها اعترافاً إيجابياً وأحدثت زيادة في قيمة الاسم التجاري للشركات التي تفصح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة وزيادة في الوعي بهذه الشركات. واستناداً إلى ردود أفعال الشركات، قررت سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية زيادة فعالية الواجهة البينية بين الجهات المُصدرة والمستثمرين باعتبار ذلك حافزاً رئيسياً للمضي قدماً في هذا السبيل. وقد أُشير إلى أن إشراك المستثمرين بشأن الأداء والإفصاح المتعلقين بالاستدامة هو حافز قيم يحفز الجهات المُصدرة، وتعمل حالياً سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية على الترويج لذلك، مثلاً عن طريق تنظيم حدث سنوي يمكن مجموعة مختارة من العناصر المكونة لمؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً من عرض ملفها المتعلق بالاستثمار المرتكز على الاستدامة على المستثمرين المؤسسيين.

٥٠- وفيما يتعلق بقواعد الإبلاغ الإلزامية، يمكن لأسواق الأوراق المالية وللجهات التنظيمية أن تستعرض الجزاءات التي لديها بالفعل بشأن عدم الامتثال لقواعد التسجيل في السوق وللوائح الإبلاغ من جانب الشركات، وخاصة القواعد واللوائح المتصلة بالإبلاغ غير المالي، مثل المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات. ولتعزيز الامتثال، يمكن أن تكون إحدى العمليات الناجحة هي إجراء استعراضات مُسبقة دورية لتقارير الإبلاغ المقدمة من عينات عشوائية من الشركات أو عينات من أكبر الشركات. ومنذ عام ٢٠٠٧، ظل الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يساعدان الدول الأعضاء على إجراء هذه الدراسات بشأن حالة تنفيذ متطلبات إفصاح الشركات عن الحوكمة وتقديم معلومات عملية إلى أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بغية زيادة تدعيم أطرها المتعلقة بالإفصاح عندما يكون ذلك ضرورياً^(٦).

٥١- وينبغي تشجيع المستثمرين وغيرهم من مستعملي تقارير الشركات على أداء دور رقابي لضمان أن يتلقوا المعلومات المطلوبة وأن يتواصلوا مع الشركات المستثمر فيها وأسواق

(٦) انظر الرابط: <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/ISAR/Corporate-Governance-Disclosure.aspx>.

الأوراق المالية والجهات التنظيمية بشأن أي ثغرات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات. وينبغي أن يؤدي المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون دوراً هاماً بصورة حاسمة في رصد أنشطة الشركات في مجال الإفصاح. وبينما يمكن لأسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية أن تحدد القواعد للسوق وأن تعاقب على عدم الامتثال، فإنه لا يمكن على نحو معقول أن يُتوقع منها التعرف على كل حالة من حالات عدم الامتثال. وهذه الأنشطة الرقابية يسيطر عليها إلى حد كبير المشاركون في السوق أنفسهم الذين يساعدون على تحديد مدى نجاح المبادرات الإلزامية والطوعية على السواء.

واو- روج للإفصاح الذي يمكن الاطلاع عليه ويُنشر في الوقت المناسب

٥٢- ينبغي أن تتاح لجميع المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين في المستقبل المعلومات المتعلقة بالاستدامة إلى جانب الأشكال الأخرى لتقارير الإبلاغ المقدمة من الشركات. وهذا يعني من الناحية العملية أن هذه المعلومات ينبغي أن تتاح لعامة الجمهور (UNCTAD, 2011a:23-24). وفي باكستان والبرازيل وفرنسا والنرويج والهند، ضمن جملة بلدان، تُشجّع الشركات على نشر تقرير عن الاستدامة على مواقعها الشبكية. وقد ترغب أيضاً الجهات التنظيمية أو أسواق الأوراق المالية في إنشاء قاعدة بيانات مركزية على الإنترنت تقدم حصراً شاملاً للتقارير المقدمة من الشركات بشأن الاستدامة يمكن البحث فيه، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما يقوم به فعلاً كثير من الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية فيما يتعلق بالإبلاغ المالي والإفصاح عن حوكمة الشركات (مثلاً قاعدة بيانات 'إدغار' على الإنترنت (EDGAR online database)، التابعة لهيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة في الولايات المتحدة).

٥٣- ومن أجل تحسين إمكانية استخدام المعلومات ومقارنتها وللمساعدة على إعلام القراء باستراتيجية الشركات، ينبغي تشجيع هذه الشركات على نشر التقارير المتعلقة بالاستدامة في وقت متزامن مع نشر التقارير السنوية. فكثيراً ما يجري إصدار التقارير المتعلقة بالاستدامة بعد نشر التقارير المالية، بتأخير يبلغ عدة أشهر في بعض الأحيان، وهو ما يطرح مشكلة على المستثمرين الراغبين في مقارنة التقرير المالي بالتقرير المتعلق بالاستدامة في الوقت نفسه.

زاي- شجّع على ضمان البيانات من جانب أطراف ثالثة

٥٤- قد ترغب أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في وضع اشتراط مفاده ضمان البيانات المتعلقة بالاستدامة من جانب طرف مستقل أو في تعريف المسؤولية القانونية عن دقة هذه البيانات. ذلك أن المعلومات المتعلقة بالاستدامة المدعومة ببيان ضمان مقدم من أطراف ثالثة هو أمر يعتبره كثير من المستثمرين أمراً أكثر مصداقية وموثوقية. وفضلاً عن ذلك، يوجد احتمال أكبر في حالة الشركات التي قامت بعمليات ضمان من هذا القبيل في أن تزداد جودة نظمها القائمة المتعلقة بإدارة البيانات، بما يؤدي إلى تقديم تقارير أرفع جودة عن الاستدامة.

٥٥- ويوجد معياران دوليان يُستخدمان بشكل شائع لضمان تقارير الاستدامة هما 'التعهدات ٣٠٠٠ المتعلقة بالمعيار الدولي للضمان'، المعروفة باسم ISAE 3000، التي وضعها 'المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان' و'المعيار AA1000 standard'، الذي وضعته هيئة متعددة أصحاب المصلحة قامت بتنظيمها شركة الخدمات الاستشارية 'أكاونتايليتي: AccountAbility'. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معياراً للضمان بخصوص المعلومات المتعلقة بغازات الدفينة. وقامت أيضاً عدة بلدان بإصدار معايير وطنية للضمان بشأن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، من بينها، اليابان، وألمانيا، وهولندا، والسويد.

٥٦- وعلى سبيل المثال، فإن الدليل المعنون 'تقوية استدامة نشاط الأعمال - دليل من أجل المديرين' الصادر عن سوق الأوراق المالية بماليزيا (بورصة ماليزيا)، يوصي بالضمان الداخلي والخارجي بغية تحسين مصداقية تقارير الإبلاغ. ويوجد لدى جمهورية كوريا مبادئ توجيهية للإبلاغ البيئي تحدد عنصر إمكانية التحقق باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الإبلاغ عن الاستدامة وتشير إلى أن مصادر المعلومات المبلّغ عنها ينبغي أن تكون قابلة للاختبار والتحقق منها بطريقة موضوعية من جانب أطراف ثالثة. وفي الأرجنتين، يجب على الشركات المطالبة بنشر تقرير عن موازنة المسؤولية الاجتماعية والبيئية أن تكون ممثلة للمعيار AA1000.

٥٧- وقد تكون معايير الضمان باهظة التكلفة على بعض الشركات إلى حد يمنعها من الضمان، كما أنه الضمان التأميني الواسع الانتشار على الإبلاغ عن الاستدامة يجب زيادة تطويره لتلبية أي زيادات كبيرة في الطلب. وإذا لم تكن متطلبات الضمان أمراً ممكناً، فإن أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية يمكن أن تعزز الضمان الطوعي و/أو تتيح آليات أخرى لزيادة تعزيز جودة البيانات، كأن يكون مطلوباً من معدّي التقارير الإفصاح عن أساليب جمع البيانات.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

٥٨- تقدم هذه الوثيقة إرشادات بشأن أفضل الممارسات إلى واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية بشأن استحداث وتنفيذ مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة. وتسعى هذه الإرشادات إلى مساعدة أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية التي تنظم عملية الإبلاغ من جانب الشركات في سياق اتجاه دولي تقوم في ظلّه أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في بلدان عديدة بالأخذ بمبادرات جديدة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

٥٩- والتوصيات الرئيسية لهذه المبادئ التوجيهية هي كما يلي:

(أ) الأخذ بمبادرات طوعية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة يمكن أن يكون خطوة أولى عملية تتيح للشركات الوقت المطلوب لتطوير قدرتها على إعداد تقارير عالية الجودة عن الاستدامة؛

(ب) يمكن الأخذ بمبادرات إلزامية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة تركز على أساس الامتثال أو التعليل، ووضع مجموعة واضحة من التوقعات المتعلقة بالإفصاح مع السماح بالمرونة وتجنب فرض عبء لا موجب له على مؤسسات الأعمال؛

(ج) ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية في إعلام السوق بالاتجاه المستقبلي لقواعد الإبلاغ عن الاستدامة. وينبغي أن يُسمح للشركات بالوقت الكافي للتكيف، ولاسيما إذا كانت أسواق الأوراق المالية أو الجهات التنظيمية تنظر في الانتقال من النهج الطوعي إلى النهج الإلزامي.

(د) ينبغي في مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة تجنب فرض التزامات بالإبلاغ على الشركات التي قد لا تكون لديها القدرة على تلبيتها. وفيما يتعلق بحالة مبادرات الإفصاح الإلزامية، يتمثل أحد الخيارات في ألا يُشترط سوى قيام مجموعة فرعية فقط من الشركات (مثل الشركات الكبيرة أو مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة) بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستدامة.

(هـ) ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في تسليط الأضواء على المسائل المتعلقة بالاستدامة في تعاريفها الحالية لما يشكل معلومات ذات شأن لأغراض الإبلاغ من جانب الشركات؛

(و) بغية الترويج لنهج متناسق دولياً، ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في جعل الأساس الذي تركز عليه مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة هو إطار دولي للإبلاغ؛

(ز) تشمل الاعتبارات الخاصة بتصميم وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة على استخدام نهج التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين في عملية استحداث المبادرة من أجل التهيئة لاعتمادها وتبنيها على نطاق واسع وخلق حوافز للامتثال، تشمل الاعتراف العام وإشراك المستثمرين.

٦٠- وقد يرغب المندوبون في النظر في زيادة تطوير ونشر هذه الإرشادات بغية الترويج لتقاسم أفضل الممارسات هذه لدى الدول الأعضاء في هذا المجال. وأي إرشادات بشأن أفضل الممارسات، باعتبارها مجالاً سريع التطور من مجالات الإبلاغ من جانب الشركات، إنما تحتاج إلى وثيقة حية تخضع لتنقيحات وتحديثات لاحقة لكي تعكس آخر الاتجاهات والتطورات.

٦١- وقد تشمل المداولات التي تُجرى بشأن هذا الموضوع عدداً من الأسئلة كما يلي:

(أ) ما هي أنواع مبادرات أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية حول العالم النشطة في مجال الترويج للإبلاغ عن الاستدامة؟

- (ب) ما هي محاسن ومساوئ قواعد الإبلاغ القائمة على أساس الامتثال أو التعليل في مقابل قواعد الإبلاغ الطوعية؟
- (ج) كيف ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في قواعد الإبلاغ المعوقات المتعلقة بالقدرات، ولاسيما في حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
- (د) ما هو التدريب المتاح للشركات، ولاسيما في البلدان النامية، من أجل مساعدتها في تلبية التوقعات المنتظرة من مبادرة الإبلاغ عن الاستدامة؟

المراجع

ASX Corporate Governance Council (2007). *Corporate Governance Principles and Recommendations with 2010 Amendments*.

Bursa Malaysia (2010). *Powering Business Sustainability – A Guide for Directors*. Kuala Lumpur. Bursa Malaysia Berhad. Available at <http://www.bursamalaysia.com/sustainability>.

Green Business Times.com (2013). SGX to get stricter on sustainability. 20 March. Available at <http://www.greenbusinesstimes.com/2013/03/20/sgx-pushing-for-greater-sustainability-disclosure-news/>.

Hong Kong Stock Exchange (2012). The Exchange publishes consultation conclusions on environmental, social and governance reporting guide. Press release. 31 August.

International Finance Corporation (2011). *Assessing and Unlocking the Value of Emerging Markets Sustainability Indices*. Washington, D.C. Available at <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/2056e680488559728314d36a6515bb18/IFC-AssessingEmergingMarketsSustainabilityIndices.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=2056e680488559728314d36a6515bb18>.

Ioannou I and Serafeim G (2012). The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting. Working Paper 11-100. Harvard Business School. 26 October. Available at http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/11-100_35684ae7-fcdc-4aae-9626-de4b2acb1748.pdf.

OECD (2012). Corporate Greenhouse Gas Emission Reporting: A Stocktaking of Government Schemes. OECD Working Papers on International Investment. No. 2012/1. OECD Investment Division. Available at www.oecd.org/daf/investment/workingpapers.

PRI (2013). Environmental, Social and Corporate Governance Disclosure Framework (ESG) for Private Equity. 25 March.

Securities and Exchange Board of India (2011). *National Voluntary Guidelines on Social, Environmental & Economic Responsibilities of Business*. Ministry of Corporate Affairs. Government of India.

Securities and Exchange Commission (2010). Commission guidance regarding disclosure related to climate change. United States Securities Exchange Commission.

Sustainable Stock Exchanges Initiative (2012). Sustainable stock exchanges: A report on progress.

United Nations (2013). *A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development – The Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda*. New York.

(لأمم المتحدة (٢٠١٣). شراكة عالمية جديدة: احتثات الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)

UNCTAD (2008). *Guidance on Corporate Responsibility Indicators in Annual Reports*. United Nations Publication. Sales No. 08.II.D.8. New York and Geneva.

(الأونكتاد (٢٠٠٨). إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية).

UNCTAD (2011a). *Corporate Governance Disclosure in Emerging Markets: Statistical Analysis of Legal Requirements and Company Practices*. United Nations Publication. UNCTAD/DIAE/ED/2011/3. New York and Geneva. Available at http://unctad.org/en/Docs/diaeed2011d3_en.pdf.

(الأونكتاد ٢٠١١أ). الإفصاح عن حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة: التحليل الإحصائي للمتطلبات القانونية ولممارسات الشركات).

UNCTAD (2011b). *Investment and Enterprise Responsibility Review: Analysis of Investor and Enterprise Policies on Corporate Social Responsibility*. United Nations Publication. UNCTAD/DIAE/ED/2010/1. New York and Geneva. Available at http://unctad.org/en/Docs/diaeed20101_en.pdf.

(الأونكتاد ٢٠١١ب). استعراض للاستثمار ومسؤولية مؤسسات الأعمال: تحليل لسياسات المستثمرين ومؤسسات الأعمال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات).

(الأونكتاد ٢٠١٢). تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته التاسعة والعشرين. الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/64. جنيف، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

UNEP, Global Reporting Initiative, KPMG and Centre for Corporate Governance in Africa – University of Stellenbosch Business School (2013). *Carrots and Sticks: Sustainability Reporting Policies Worldwide – Today's Best Practice, Tomorrow's Trends*. Available at <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/Carrots-and-Sticks.pdf>.

المرفق الأول

أعضاء الفريق الاستشاري المعني بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، التابع لفريق خبراء الأونكتاد الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

ينوه الأونكتاد مع العرفان بالإسهامات القيّمة في هذه الوثيقة من جانب الخبراء المعددين هنا. ويعرب الأونكتاد عن تقديره للسيد 'ستيف وايجود' على عمله رئيساً للفريق الاستشاري ولفريق البحوث التابع لشركة 'ساستيناليتيكس' (تحليل الاستدامة) الذي ساعد في البحوث المتعلقة بهذه الوثيقة وفي صياغتها.

الرئيس: السيد ستيف وايجود*، من شركة 'أفيفا إنفيستورز' (Aviva Investors)،
بالمملكة المتحدة

الاسم	المنظمة	البلد
Mr. Manoj Arora	وزارة المالية	الهند
Mr. Dinesh Agrawal	NTPC Corporation	الهند
Mr. Pietro Bertazzi*	Global Reporting Initiative (مبادرة الإبلاغ العالمية)	هولندا
Ms. Robin Brown	Rockefeller & Co	الولايات المتحدة
Mr. Peter Clifford*	World Federation of Exchanges (الاتحاد الدولي للبورصات)	فرنسا
Mr. Paul Druckman	International Integrated Reporting Council (المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل)	المملكة المتحدة
Mr. Bob Eccles	Harvard University (جامعة هارفارد)	الولايات المتحدة
Ms. Sonia Favaretto	BM&F BOVESPA	البرازيل
Mr. Stathis Gould	IFAC	الولايات المتحدة
Mr. Pieyuan Guo*	Syntao	الصين
Ms. Lois Guthrie	Climate Disclosure Standards Board (مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ)	المملكة المتحدة
Mr. Jonathan Hanks*	Integrated Reporting Committee (لجنة الإبلاغ المتكامل)	جنوب أفريقيا
Ms. Tamara Hardegger*	Thomson Reuters	المملكة المتحدة
Mr. Stephen Hine*	EIRIS	المملكة المتحدة

الاسم	المنظمة	البلد
Ms. Rachel Jackson-Norris*	Association of Chartered Certified Accountants (رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين)	المملكة المتحدة
Mr. Michael Jantzi*	Sustainalytics	هولندا
Ms. Nancy Kamp-Roelands	Ernst & Young	هولندا
Mr. Neha Kumar	German Agency for International Cooperation (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)	الهند
Ms. Berit Lindholdt Lauridsen	International Finance Corporation (مؤسسة التمويل الدولية)	الولايات المتحدة
Ms. Jeannet Lingan	Stakeholder Forum	المملكة المتحدة
Mr. Cornis van der Lugt*	Stellenbosch University	جنوب أفريقيا
Mr. Simon MacMahon*	Sustainalytics	كندا
Ms. Mardi McBrien*	Climate Disclosure Standards Board (مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ)	المملكة المتحدة
Ms. Kathryn Morrison	Sustainalytics	كندا
Mr. Doug Morrow	Corporate Knights	كندا
Mr. Philippe Peuch-Lestrade*	International Integrated Reporting Council (المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل)	فرنسا
Mr. A.N. Raman	South Asian Federation of Accountants (اتحاد المحاسبين لجنوب آسيا)	الهند
Ms. Tracey Rembert	Ceres – Investor Network on Climate Risk	الولايات المتحدة
Ms. Corli Le Roux	JSE	جنوب أفريقيا
Mr. Rijit Sengupta	CUTS International	الهند
Ms. Emily Sims*	International Labour Organization (منظمة العمل الدولية)	سويسرا
Ms. Heidi Strebel	International Institute for Management Development	سويسرا
Ms. Elisa Tonda	UNEP (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	فرنسا
Mr. Antonio Vegezzi	University of Geneva (جامعة جنيف)	سويسرا

* شاركوا في الاجتماع الذي عُقد في جنيف في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من أجل استعراض المسودة الأولية لوثيقة الإرشادات المقترحة.

ملاحظة: شارك خبراء الفريق الاستشاري بصفتهم الشخصية؛ وقد عُرضت تبعتهم المهنية لغرض العلم بما فقط. والآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة لا تعبر بالضرورة عن آراء كل عضو من أعضاء الفريق الاستشاري أو عن الآراء الرسمية للمؤسسات التابعين لها.

المرفق الثاني

مجموعة مختارة من الأمثلة لمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة التي أخذت بها أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية

سوق الأوراق المالية أو الجهة التنظيمية	البلد	وصف لمبادرة الإبلاغ عن الاستدامة	نطاق الشركات	نموذج الإفصاح	الإبلاغ عن الاستدامة	الالتزامات المتعلقة أصحاب الصلحة	الإرشادات المتعلقة بالاستدامة	حواجز الإفصاح	إمكانية الإطلاع على المعلومات المفصّل عنها	الضمان من طرف ثالث	الدافع عن مبادرة الإبلاغ
سوق الأوراق المالية (البورصة)			CoE - الامتثال أو التعليل، V - طوعية، M - إلزامية								
ASX (سوق الأوراق المالية في استراليا)	استراليا	تُدرج مسائل الاستدامة في مبادئها وتوصياتها المتعلقة بحوكمة الشركات، وذلك على أساس الامتثال أو التعليل تُدرج صراحة المخاطر المرتبطة بالاستدامة في تعريفها لمخاطر نشاط الأعمال ذات الشأن	All	CoE	○	●	●	○	●	○	○
BOVESPA BM&F (سوق الأوراق المالية في البرازيل)	البرازيل	توصي الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بنشر تقرير عن الاستدامة أو بتعليل السبب في عدم فعل ذلك تتيح تنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة تنشر، كحافز من الحوافز، قائمة جرد بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي تقدم تقارير عن الاستدامة	All	CoE	●	●	●	●	●	○	●
Toronto Stock Exchange (سوق تورونتو للأوراق المالية)	كندا	تقدم إرشادات بشأن سياساتها المتعلقة بالإفصاح في الوقت المناسب، وهو ما يشمل المسائل البيئية والاجتماعية باعتبارها ذات شأن بالنسبة إلى الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية	All	V	○	○	●	○	●	○	○

سوق الأوراق المالية أو الجهة التنظيمية		البلد	وصف لمبادرة الإبلاغ عن الاستدامة	نطاق الشركات	تموزج الإفصاح	الإبلاغ عن الاستدامة	النتائج المتعددة أصحاب المصلحة	الإرشادات المتعلقة بالاستدامة	حواضر الإفصاح	إمكانية الاطلاع على المعلومات	الضمان من طرف ثالث	اللتفاع عن مبادرة الإبلاغ
Shanghai Stock Exchange (سوق شنغهاي للأوراق المالية)	الصين	تشجع الشركات على الإفصاح طواعيةً عن المسائل المتعلقة بالاستدامة، وقد أصدرت مبادئ توجيهية بشأن إفصاح الشركات المسجلة عن المعلومات البيئية	All	V	●	○	●	○	○	○	○	○
Bursa Malaysia (بورصة ماليزيا)	ماليزيا	تتطلب من الشركات المسجلة إدراج وصف لأنشطتها المرتبطة بمسؤوليتها الاجتماعية وذلك في تقاريرها السنوية أو تحليل السبب في عدم فعل ذلك تشجع الشركات المسجلة على نشر تقرير عن الاستدامة في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية وضعت إرشادات تفصيلية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، وضمان البيانات، وتعهدات أصحاب المصلحة، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والحوكمة	All	CoE	●	○	●	○	○	●	●	●
SGX (سوق سنغافورة للأوراق المالية)	سنغافورة	شجعت الشركات على نشر تقارير عن الاستدامة في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية، ونشرت بيان سياسة عامة ودليلاً مصاحباً بشأن الإبلاغ عن الاستدامة من أجل الشركات المسجلة بغية تشجيع الشركات على الامتثال	All	V	●	○	●	○	○	●	●	●
JSE (سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية)	جنوب أفريقيا	تتطلب من الشركات الامتثال لمدونة قواعد كينغ التي تروج للإفصاح عن الاستدامة وللإبلاغ المتكامل، وتتطلب من الشركات المسجلة أن تنشر تقريراً متكاملاً	All	CoE	●	○	●	●	●	○	○	○
The Stock Exchange of Thailand (سوق الأوراق المالية في تايلند)	تايلند	نشرت 'مبادئ الحوكمة الجيدة للشركات وذلك من أجل الشركات المسجلة' والتي تُشجّع فيها الشركات على الإفصاح طواعيةً عن سياساتها المتعلقة بالاستدامة	All	V	●	○	●	○	○	●	●	●

التنظيمية	سوق الأوراق المالية أو الجهة	البلد	وصف لمبادرة الإبلاغ عن الاستدامة	نطاق الشركات	مفوض الإفصاح	الإبلاغ عن الاستدامة	النتائج المتعددة أصحاب المصلحة	الإرشادات المتعلقة بالاستدامة	حواجز الإفصاح	إمكانية الاطلاع على المعلومات	الضمان من طرف ثالث	الالتزام عن مبادرة الإبلاغ
الجهات التنظيمية			أسست 'معهد المسؤولية الاجتماعية للشركات'، الذي يقدم إرشادات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والاستثمار المسؤول فيما يتعلق بعام ٢٠١٣، ستتطلب سوق الأوراق المالية من الشركات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بالاستدامة في تقاريرها السنوية									
				CoE - الامتثال أو التعليل، V - طوعية، M - إلزامية								
				● نعم ○ لا								
الحكومة البريطانية	المملكة المتحدة		يتطلب قانون الشركات لعام ٢٠٠٦ من الشركات المسجلة في السوق الرئيسية لبورصة لندن للأوراق المالية الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة من المستويين ١ و ٢؛ وهو ما ينطبق أيضاً على الشركات المؤسسة في بريطانيا المسجلة في أسواق الأوراق المالية	All ^(١)	M	○	●	○	●	○	○	○
	Securities and Exchange Board of India (مجلس إدارة الأوراق المالية والبورصة في الهند)	الهند	أوعز مجلس إدارة الأوراق المالية والبورصة في الهند بإدراج التقارير المتعلقة بمسؤولية مؤسسات الأعمال كجزء من التقارير السنوية للكيانات المسجلة في سوق الأوراق المالية الوطنية في الهند وسوق الأوراق المالية في بومباي	All	/M	○	●	●	●	●	○	○
				انظر ^(٢)								

ملاحظات:

(أ) جميع الشركات المسجلة في السوق الرئيسية.

(ب) إلزامية فيما يتعلق بأكثر ١٠٠ شركة من حيث رأس المال السوقي في سوق الأوراق المالية (البورصة) الوطنية في الهند وسوق الأوراق المالية (البورصة) في بومباي. وتنطبق المبادرة الطوعية على أساس الامتثال أو التعليل على جميع الشركات الأخرى في كل بورصة من البورصات.